على الزنا فزنى فلم يحد ولو كان المكره غير السلطان عند
ابي حنيفة رضي الله عنه يحد وقالا لا يحد وعليه الفتوى
اذا زنى في دار الحرب او في عسكر اهل البغي لم يحد وان خرج
الى دار الاسلام مستأمنا من زنى بذمية لا يحد ولو حد الذمية حتى
زنى بمسلمة لا حد عليها وعليه المهر وكذا اذا زنى ببالغة
واستكرهها ولو زنى بامة طايعة او مكرهة يلزمه العقر
رجل زنى بصبية لا يجامع مثلها فافضاها لم يحد رجل اغتصب
على قفاه فجاءت امرأة وقعدت عليه حتى قضت حاجتها
لم يجب عليها الحد اذا ارقت اليه غير امرأة وقالت انا
انها امرأتك ووطئها لا حد عليه ويلزمه العقر وهو مهر المثل
لو وجد على فراش امرأة فظن انها امرأته فوطئها عليه الحد
اعمى دعى امرأته فجاءت غيرها فوطئها يحد وان اجابته
وقالت انا فلانة لم يحد الاعمى كما فر زنى في دار الحرب وثبت
بشهادة الشهود ثم اسلم لم يبطل الحد ما في اقامة الحد
ينبغي للشهود الزنا ان يبتدوا بالرجم فان امتنعوا
لم يقم الحد ولو ظهر الزنا بالاقرار في حق المحصن ابتدأ الامام
بالرجم ثم الناس المحصن اذا زنى يرجم وغير المحصن يجلد

واحصان

فر زنى في دار الحرب وثبت بشهادة الشهود ثم اسلم لم يبطل الحد

واحصان الرجم ان يكون حرا عاقلا بالغا مسلما
تزوج بامرأة عاقلة بالغة مسلمة ودخل بها الذمي
اذا زنى لا يرجم بل يجلد كذا العبد الا ان الحر يجلد مائة
والعبد خمسين القاضي لا يقيم الحد الخالص لله تعالى
بعلمه الكامل اذا ظهر زناها بالبينة حبست حتى تضع حملها
فاذا وضعت الحمل حدت وان ظهر زناها بالاقرار
يقال لها ارجعي فاذا وضعت الحمل عودي لنقيم عليك الحد
المريض اذا وجب عليه الحد لا يجلد حتى يبرأ الزاني اذا
جلد لا يحبس اذا اجتمعت الحدود يبدأ بحد القذف
ثم يجلد حتى يبرأ ثم ان شاء الامام بدأ بحد السرقة وان بدأ
بحد الزنا ثم بحد الشرب ضعيف البنية اذا خيف عليه
الهلاك ان ضرب ضربا عنيفا جلد جلدا على قدر ما يحتمله
لما روي ان رجلا ضعيفا زنى فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بان يؤخذ عثكال فيه مائة شمراخ فضربه ضربة لا يضرب الحد
على الوجه والرأس والمذاكير ولا يضرب الحد تلك في موضع
واحد يستحب ان يكون الضرب اناس المرأة تضرب
الحد جالسة ويحفر للرجوعة الى صدرها ولم يحفر لها جاز

حد زنا ضعيف